



السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943-1951م

د. بدرية علي عبدالجليل

قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الزيتونة، تrehونة، ليبيا

dr.bdrya@gmail.com

المستخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943-1951م، ضم المحور الأول السياسة الإيطالية في ولايتي طرابلس وبرقة وأثرها على الوضع التجاري من 1911-1943م، ودرس المحور الثاني السياسة البريطانية وأثرها على التجارة الداخلية في ولايتي طرابلس وبرقة ومعرفة التطورات التي حدثت على هذا القطاع، أما المحور الثالث فتناول مدى تأثير الإدارة البريطانية على التجارة الخارجية وحركة الصادرات والواردات، وأبرز الشركات الأجنبية، والمصارف، ومعرفة القيود والإجراءات التي فرضتها الإدارة على التجار المحليين في تلك الفترة. ومن خلال الدراسة نرى أن الحكومة الإيطالية هدفت إلى إيجاد سلع تصديرية لإيطاليا وتزويد البلد الأم بالمواد الخام وتوجيه التجارة المحلية إلى الأسواق الإيطالية، أما هدف الإدارة البريطانية تمثل في إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات الليبية إلى مصر وتونس واليونان وغيرها من البلدان.

الكلمات المفتاحية: ولايتي برقة وطرابلس، التجارة، الوضع التجاري، التجارة الداخلية والخارجية.

British Policy and Its Impact on the Trade Situation in the States of Tripoli and Cyrenaica from 1943 to 1951

Dr. Badriya Ali Abdel Jalil

Department of History, Faculty of Education
University of Al-Zaytouna - Tarhuna
Email: dr.bdrya@gmail.com

Abstract

This study examines the British policy and its impact on the commercial situation in the provinces of Tripoli and Cyrenaica from 1943 to 1951. The first section addresses the Italian policy in Tripoli and Cyrenaica provinces and its impact on the commercial situation from 1911 to 1943. The second section explores the British policy and its effect on domestic trade in the provinces, highlighting developments in this sector. The third section discusses the extent of British administration's influence on foreign trade, including the movement of exports and imports, key foreign companies, banks, and the restrictions and regulations imposed on local traders during this period.

The study reveals that the Italian government aimed to produce exportable goods for Italy, supply the motherland with raw materials, and redirect local trade toward Italian markets. On the other hand, the British administration sought to create external markets for Libyan products in Egypt, Tunisia, Greece, and other countries.

Keywords: Cyrenaica and Tripoli Provinces, Trade, Commercial Situation, Domestic and Foreign Trade.

مقدمة:

شهدت ولايتي طرابلس وبرقة عقب الحرب العالمية الثانية هزيمة الإيطاليين ونهاية الاحتلال الذي دام اثنتان وثلاثين عاماً، وأثرت بعمق في حياة الشعب الليبي وبنيتة الاقتصادية والبشرية وعلى الرغم من التغير والتقدم الذي شهدته البلاد فترة العهد الإيطالي إلا أن العجز في الميزانية هو السمة البارزة في الاقتصاد الليبي، وبالرغم من زيادة الإنتاج الزراعي والتجاري إلا أن مردوده كان لمصلحة المستوطنين الإيطاليين في حين ظل الليبيون يعانون الفقر وتدني مستوى المعيشة واقتصر دورهم على العمل بأجور زهيدة في أعمال البناء والأسواق بالأجرة تحت سلطة الإيطاليين.

كما أن البلاد أصبحت مسرحاً للعمليات العسكرية بين دول الحلفاء والمحور، فحل الدمار لمعظم مقومات الحياة الاقتصادية ومما زاد الأمر سوءاً هو تقسيم الدول المنتصرة لليبيا إلى ثلاث ولايات طرابلس وبرقة تحت حكم الإدارة البريطانية وفزان تحت الإدارة الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى حرمان البلاد من وحدتها الاقتصادية، وبما أن التجارة تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الليبي سواء أكانت داخلية أو خارجية لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية داخلياً أو خارجياً، فإن هذه التجارة شهدت نوعاً من الانكماش بسبب ظروف الحرب وما ترتب عنها، كذلك نتيجة الإجراءات التي فرضتها الإدارة على هذا القطاع، في ظل هذه المتغيرات التي حدثت على الولايتين وما تابع ذلك من ظروف الاحتلال وإجراءات فرضتها الإدارة، هذه الدراسة تناول موضوع أثر السياسة البريطانية على التجارة في ولايتي طرابلس وبرقة في الفترة 1943-1951م .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الأوضاع التجارية في ولايتي طرابلس وبرقة فترة الإدارة البريطانية وفق ما تم الحصول عليه من وثائق وتقارير رسمية (إيطالية - بريطانية - محلية) وتحليل تلك الوثائق والتقارير والاستفادة من المعلومات والاحصائيات التي تحتويها، ويمكن من خلالها أن نعطينا صورة موجزة عن طبيعة الحركة التجارية في تلك الفترة وتغطي جانباً بسيطاً يضاف إلى الدراسات التاريخية السابقة، وتتلخص أهمية الدراسة في الآتي :

- 1- مدى مساهمة التجارة في الرفع من مستوى الاقتصاد في ولايتي طرابلس وبرقة وما هي الإجراءات والقوانين التي فرضتها الإدارة على التجار المحليين .
- 2- مدى الدور الذي لعبته التجارة المحلية بين الولايتين ومعرفة طبيعة النشاط التجاري داخل الأسواق التجارية وكيف كانت عملية التبادل الجاري وكيف سيطرت الإدارة على الحركة التجارية وماهي أبرز الشركات البريطانية والأجنبية التي سيطرت على حركة التجارة.
- 3- معرفة بعض المشاكل والعراقيل التي واجهها التجار الليبيون خلال تلك الفترة الأمر الذي أدى بهم إلى التخلي عن هذه المهنة والعزوف عنها .
- 4- ندرة هذا النوع من الدراسات التاريخية خاصة التجارية، حيث أن هذه تعتبر إضافة علمية جديدة إلى حصيلة المعارف التاريخية السابقة في ميدان التاريخ الليبي الحديث والمعاصر .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأوضاع التجارية في ولايتي طرابلس وبرقة خلال الفترة 1943-1951م، ومدة تأثير السياسة البريطانية عليها .

وتكمن أهداف الدراسة في هدفين رئيسيين هما :-

1- محاولة التعرف على طبيعة الأوضاع التجارية الداخلية بين الولايتين وأبرز الأسواق المحلية، والسلع والنقد وطريقة التعامل التجاري بينهما، وأبرز الأنشطة التجارية، ومعرفة الصعوبات والإجراءات التي فرضتها الإدارة على التجار المحليين، وهل تمكن التجار من تجاوز تلك العقبات ؟

2- التعرف على حركة الصادرات والواردات بالولايتين وأبرز الشركات الأجنبية التي احتكرت هذا القطاع والبنوك التي كانت تتولى الأمور المالية .

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، والمنهج المقارن، وكذلك المنهج الإحصائي من أجل الوصول إلى مجموعة الحقائق التاريخية وفق الوثائق والتقارير الرسمية والمصادر والمراجع المتاحة .

الحدود الزمانية والمكانية :

أ- الحدود الزمنية : فترة الإدارة البريطانية ما بين 1943-1951م، وهي فترة الإدارة البريطانية وحتى الاستقلال وإعلان المملكة الليبية .

ب- الحدود المكانية : ولايتي طرابلس وبرقة .

تساؤلات الدراسة :

تتطلب هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي وهو :

ما مدى تأثير السياسة البريطانية في ولايتي طرابلس وبرقة على الوضع التجاري خلال الفترة من 1943-1951م؟

ويتضمن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي :

1// ماهي طبيعة الأوضاع التجارية في الولايتين؟ وما أبرز الأنشطة التجارية داخل الأسواق المحلية؟ وكيف كان التعامل التجاري بين الاقليمين؟

2// ما أبرز الصعوبات والعراقيل التي فرضتها الإدارة البريطانية ضد التجار المحليين من اجل احتكار هذا القطاع ؟

3// ما أبرز السلع الصادرة والواردة داخلياً وخارجياً؟ وماهي الشركات البريطانية والأجنبية التي كانت تشرف على عملية التصدير والاستيراد؟ وهل كانت هناك شركات تجارية ليبية مماثلة لهذه الشركات؟ من خلال هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة .

تقسيمات الدراسة :

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث محاور :

المحور الأول : طبيعة الأوضاع التجارية في ولايتي طرابلس وبرقة فترة الاحتلال الإيطالي من 1911-1943 م .

المحور الثاني : التجارة الداخلية في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943-1951م ومدى تأثير السياسة البريطانية عليها .

المحور الثالث : التجارة الخارجية في ولايتي طرابلس وبرقة خلال الفترة بين 1943-1951م.

واخيراً الخاتمة وتتضمن ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، كذلك يوجد بهذه الدراسة قائمة بمجموعة من الملاحق تضم عدة وثائق وصور تصف الوصف التجاري في تلك الفترة .

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق الغير منشورة الموجودة بشعبة الوثائق الأجنبية والعربية وشعبة الوثائق المعاصرة التي ضمت مؤخراً إلى شعبة الأرشيف بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية في مدينة طرابلس، وكذلك مجموعة الوثائق من دار أحمد النائب الانصاري بالمدينة القديمة، كذلك مجموعة من التقارير الرسمية الصادرة عن الإدارة البريطانية في ولايتي طرابلس وبرقة للأعوام (1945 - 1946 - 1947 - 1948م) وهي التي تعطينا صورة عن طبيعة الأوضاع التجارية خاصة في حركة الصادرات والواردات كذلك جريدة طرابلس الرسمية بأعدادها من 1944 إلى 1948م، وكذلك جريدة برقة الرسمية بأعدادها 1944 و 1945م، كما تم الاستعانة بالتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة

كتقرير كليسينيد وهو تقرير عام عن الاقتصاد الليبي لعام 1951م أعطانا إحصائيات عن حركة الصادرات وأبرز المنتجات المستوردة، وتقرير أوتلوج، هوتيلي، وهو تقرير الزراعة في ليبيا صادر عن الأمم المتحدة عام 1952م، وغيرها من التقارير الأخرى التي سوف نشير إليها في الدراسة، كما تم الاستعانة ببعض المصادر ككتاب جون لندبرج، وكتاب حكومة برقة، وكذلك كتاب نقولا زيادة ليبيا الرسمية، والشركسي لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، وإبروشين تاريخ ليبيا من القرن التاسع عشر حتى 1969م، وغيرها من المصادر والمراجع، كذلك تم استعانة بمجموعة من الدوريات الصادرة في تلك الفترة التاريخية كمجلة لفجر الجديد الصادرة في بنغازي عام 1947م، كذلك جريدة برقة الرسمية بأعدادها، وجريدة برقة الجديدة وجريدة طرابلس الرسمية بأعدادها، جريدة طرابلس الغرب، والعديد من الدوريات الأخرى، وأخيراً نستطيع القول أن هذه الدراسة يمكن أن تعطي صورة مبسطة عن طبيعة الوضع التجاري الذي كان قائماً في ولايتي طرابلس وبرقة فترة الإدارة البريطانية وكيف تمكن التجار من تجاوز تلك الصعوبات والعراقيل التي وضعتها الإدارة، كما إن هذه الدراسة يمكن أن تضاف إلى حصيلة البحوث السابقة في مجال الدراسات التاريخية التي تهتم بدراسة الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

المحور الأول / (التمهيد)

التجارة في ولايتي طرابلس وبرقة قبيل الاحتلال البريطاني (1911-1943م)

تميزت ليبيا بميزات خاصة ساعدتها على القيام بدور الوسيط التجاري بين دول أواسط أفريقيا وبين موانئ جنوب أوروبا، فمنذ بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911م سعت إلى تكوين مستعمرة لها على البحر الأبيض المتوسط وتسخير الاقتصاد الليبي لخدمة اقتصادها، فقد بدأت في تنفيذ سياسة التغلغل السلمي، وفتحت مكاتب تجارية وفرع لبنك روما الذي يتولى تسيير الأمور المالية وجعلت الليرة الإيطالية هي العملة الرئيسية بعد أن تم إلغاء التعامل بالعملة العثمانية⁽¹⁾، كان التفكير الإيطالي منصّباً على شيء واحد وهو إيجاد سلع تصديرية من ليبيا وتصديرها إلى البلد الأم وتوجيه التجار الليبيين للأسواق الإيطالية أكثر من الدول المجاورة الأخرى وسعت إيطاليا إلى ربط الاقتصاد الليبي باقتصادها مباشرة، فاهتمت بإنشاء شبكة من الطرق كلفتها حوالي 297.039 مليون ليرة إيطالية وفتحت عدة خطوط ملاحية من أجل ربط

¹ - المهدي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، 1990، ص36. و الشركسي، محمد مصطفى، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، تونس، الدار العربية للكتاب، 1976، ص127.

الشواطئ الليبية بجنوب أوروبا عن طريق إنشاء موانئ في طرابلس وبنغازي ودرنة بتكلفة قدرت بحوالي 242.03 مليون ليرة إيطالية من عام 1913 - 1918م⁽¹⁾ وشهدت هذه الفترة إقامة نوع من العلاقات التجارية بين التجار المحليين خاصة بين تجار طرابلس وبرقة مبنية على الثقة المتبادلة، وتم تبادل السلع التجارية فيما بينها كالشعير والسمن الزيت والبطاطا والحنة وماء الزهر، وهذا ما أكدت عليه المعاملات التجارية بينهم⁽²⁾، كما تم تصدير بعض السلع إلى المناطق المجاورة كأسطنبول ومصر وتونس وجنوب إيطاليا وأشهرها السمن والأصواف⁽³⁾، مع صعود الحزب الفاشي للحكم أدخلت الحكومة الإيطالية برنامج العمل بالمقاييس والموازين داخل المحلات المرخصة لكن تلك المكاييل والموازين لم تخضع لرقابة الحكومة ولم يطبقها التجار، فكانوا يستعملون الموازين أحياناً كتلة من الرصاص أو قطعة من الحجر أو علب الطماطم⁽⁴⁾، ومن أجل متابعة ذلك أصدرت الحكومة قانوناً لمراقبة الأوزان والمكاييل داخل الأسواق في طرابلس وبرقة وفرضت عقوبات على كل من يخالف ذلك⁽⁵⁾، وخلال فترة الاحتلال الإيطالي تأثرت الأوضاع التجارية بالعديد من الإجراءات التي مارستها حيال التجار كارتفاع نسبة الضرائب على بعض السلع واحتكارها للسلع الأخرى كالتبغ والملح وضرائب الحيوانات⁽⁶⁾، وللتأكيد على عملية البيع والشراء بين البائع والمشتري أصدرت الحكومة الإيطالية إيصالات تحدد فيها اسم البائع واسم المشتري واسم السلعة ولونها والسنة وما ابرز المواصفات⁽⁷⁾، ونتيجة لهذه الإجراءات فرضتها الحكومة الإيطالية وقد وصف أحد التجار الحال خلال عام 1927م بقوله: إن الوضع لا يوحي بقيام تجارة فعالة بل هي نجارة" وكذلك تزايد العقوبات والغرامات التي تفرض عليهم ويتم معاقبتهم بالغرامة والحبس⁽⁸⁾، وعلى الرغم من تلك الإجراءات تمكن بعض

- 1 - كليسند، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي 1951م، الأمم المتحدة، 1951م، ص 121.
- 2 - الوثيقة رقم 358، الوثائق الاقتصادية، أحمد نائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة، وثيقة بتاريخ 1925 وهي بخصوص السلع التي تصدر من بنغازي إلى طرابلس، شعبة الوثائق الاقتصادية، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، وثيقة بتاريخ 8 شوال 1925م، تتعلق بالمعاملات التجارية بين التجار، الوثائق الاقتصادية، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس.
- 3 - الوثيقة رقم (71/42)، شعبة الوثائق الأجنبية، الوثائق الإيطالية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
- 4 - القلال، أحمد محمد، سنوات الحرب الإدارية البريطانية في برقة 1932م، بنغازي، 2003، ص 2003م، بلدية طرابلس خلال 100 عام بين 1870 - 1970م، المطبعة الليبية، طرابلس، ليبيا.
- 5 - الوثيقة رقم 27، الوثائق الاقتصادية، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
- 6 - الوثيقة رقم 69، الوثائق الإيطالية، المجموعة العاشرة، الهازل، علي عمر، مركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الجماهيرية الليبية، 1990م، ص 255.
- 7 - الوثيقة رقم 42، الوثائق الاقتصادية، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
- 8 - الملف رقم (6)، الوثائق التجارية، وثائق عائلة سيالة، رسالة من طرابلس إلى تونس، 1927م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

التجار الليبيين من إقامة علاقات تجارية مع التجار في برقة وتجار الدول المجاورة كتونس ومصر وجنوب أوروبا، بعد حصولهم على رخص تجارية من الحكومة الإيطالية، ومن أبرز التجار الذين ظهروا في تلك الفترة هم : عائلة سيالة وعائلة قنابة في طرابلس، أما في برقة فنتيجة لاشتداد حركة المقاومة في المنطقة الشرقية فقد أقام الايطاليون العديد من الإجراءات للحد من عمليات التهريب خاصة بين مصر وبرقة، وأقاموا نقاط مراقبة والاسلاك الشائكة⁽¹⁾.

وخلال فترة الثلاثينات تميزت الأوضاع التجارية باقبال التجار على سلع معينة دون غيرها، وتتحكم في ذلك نسبة الإنتاج السنوي للمحصول وتؤكد الغرفة التجارية الإيطالية أن الحركة التجارية في طرابلس وبرقة تأثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية للليبيين⁽²⁾، وظلت المعاملات التجارية تحت إشراف البنوك الإيطالية كبنك روما و نابولي⁽³⁾، وبرز الصعوبات التي واجهها التجار خلال هذه الفترة هي الرقابة الصارمة، وصعوبة الاتصال بين الولايات الليبية وبين المراكز الساحلية والدواخل ومعظم البضائع التجارية كانت تنقل بواسطة الحيوانات (الابل) فاشتهرت طرابلس بتصدير المصنوعات الصوفية والزيت في حين أن برقة تمدّها بالحيوانات والعسل والحبوب⁽⁴⁾، كانت السلع تباع في الأسواق المحلية، فكان لكل ولاية سوق خاص بها سواء كانت يومية أو أسبوعية وتخضع لرقابة شديدة من البلدية وكل سوق يحمل اسم اليوم الذي يقام فيه أو السلعة التي تباع فيه كسوق الذهب والفضة في المدينة القديمة، وكذلك سوق الأردية وسوق الخبز بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية التي تقام في كل منطقة⁽⁵⁾، وقد احتكر اليهود في هذه الفترة بعض أنواع التجارة، كتجارة الحرير والذهب والفضة والحنة⁽⁶⁾، التي تعتبر من أبرز المحاصيل النقدية التي اعتمدت عليها إيطاليا، فقد أصدرت الحكومة الإيطالية قراراتين بشأن تنظيم تجارتها، القرار الأول يحمل رقم (747) في 13 يوليو عام 1914م والثاني يحمل رقم (20/12) الصادر في 29/08/1924م، وبلغ عدد المتاجر

1 - غرتسياني، رودولفو، برقة الهادئة، ت: إبراهيم علي، بنغازي، دار الجماهيرية، 1998م، ص 204.

2 - Dott A. M. Margntini. Consiglio eefficio M Coloniale de lleconomia Coporative per le provincini di tripoli emisurata . Dott A. M. Margintini principali aspetti economica Statistici 1931. 1935 Tripoli 1938 . p49-70.

3 - الملف رم (7) وثائق عائلة سيالة، مؤرخة في 24 فبراير 1932م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا.

4 - الملف رقم (5) وثائق عائلة سيالة، من الحاج علي الكتبي وأولاده بالسوق الجديد إلى حسين السباعي، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا.

5 - Dott. A.M. Margntini. Consiglio eefficio Coloniale de economia Corporative per le provincini di tripoli emisurata La libia occidentale nei .Suoi principali aspetti economica Statistici 1931-1935. tripoli .p83-125.

6 - الاحول، خليفة، اليهود في مدينة طرابلس، خلال العهد الإيطالي 1911-1943م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص 92.

الخاصة بالحناء في مدينة طرابلس حوالي (23) متجر يتم تصديرها إلى الدول المجاورة كتونس والجزائر وإيطاليا وفرنسا⁽¹⁾، ولم تسمح إيطاليا لأي دولة خارجية بالتعامل مع ليبيا إلا بعد حصولها على موافقة منها فقد اشترطت على توقيع معاهدة تجارية مع من ترغب في إقامة علاقات تجارية مع طرابلس وبرقة⁽²⁾. وكانت عملية التصدير والاستيراد تتم عبر شركات متعددة الجنسية منها الإيطالية واليهودية والأجنبية في حين احتكرت الشركات الإيطالية واليهودية بعض الأنشطة التجارية⁽³⁾ وتحصل اليهود على تسهيلات من الحكومة الإيطالية وفق شروط تحددها مسبقاً، ومن الإحصائيات التي أجريت بين عامي 1938-1939م بلغ عدد الشركات في طرابلس حوالي (22) شركة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الإيطالي⁽⁴⁾، معظم الصادرات كانت تتجه نحو إيطاليا وبلغت قيمة الصادرات في عام 1913 حوالي 75% من حجم التجارة الخارجية والتي كانت تتحكم فيها الغرفة التجارية وبرز الصادرات كانت المنتجات الحيوانية والحناء. والمنتجات الصوفية والخضراوات والشعير⁽⁵⁾، وتؤكد الوثائق التاريخية أن طرابلس تعتبر المصدر الأساسي لمحصول الحناء ونتيجة للطلب المتزايد على تصديرها فرضت الحكومة ضريبة جمركية قدرت بحوالي بـ 47 فرنك لكل قنطار⁽⁶⁾، إن سير التجارة الخارجية في برقة كان يتم عبر نقاط جمركية برية بين برقة ومصر وبين برقة والمناطق الأفريقية أما علاقتها التجارية مع الدول الأوروبية كانت تتم عبر موانئ سوسة وطبرق والبردي وبنغازي ويتم تصديرها إلى إيطاليا ويوغسلافيا ومصر واليونان وفرنسا ورومانيا والسويد⁽⁷⁾، ويمكن أن نقول أن واردات برقة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت أكثر من صادراتها فقد قدر حجم الواردات عام 1929م بحوالي (3150000 ليرة إيطالية) وخلال عام 1938م حوالي (145.278 ليرة)، وبحلول عام 1939 اندلعت الحرب العالمية الثانية وتوقفت حركة التجارة في

¹ - Socireta Italiana La Studio della la miss lone franchetti in Tripolitania memorie eduldagini scientifiche Firenze-Stabilimento Pellas 1915. p103.

² - زيادة، نقولا، ليبيا، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966، ص43، المهدي، محمد المبروك، مرجع سابق، ص93.

³ - Dott A. M. Margntini, op. cit, p.83-125 .

⁴ - كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ليبيا، 2000م.

⁵ - Consiglio eufficio Coloniale dell Le economia Corporative per de Tripuli emisurata urata. p23-125 .

⁶ - الملف رقم (3) ، وثائق عائلة سيالة، من محي الدين بتونس إلى طرابلس في 1931م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، الملف رقم (6) ، وثائق عائلة سيالة، من علي رمضان إلى الحاج محمد سيالة ، مؤرخة في 1931م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

⁷ - ministero delle Coloniale Rassegna economia delle Colonie Gennio fabbaio 1936. istituto poli grafico dello stato Libreria . p(607-614).

برقة⁽¹⁾، ودُمرت الطرق والموانئ البحرية وزرعت الألغام ترتب على ذلك شلل في الحركة التجارية بين الولايتين ولدول المجاورة بسبب قلة السفن الكافية لشحن البضائع⁽²⁾، وسحبت الحكومة الإيطالية جميع موظفيها في حين الأوضاع التجارية في طرابلس لم تتضرر كثيراً بسبب بقاء الجالية الإيطالية فيها⁽³⁾.

المحور الثاني : التجارة الداخلية في ولايتي طرابلس وبرقة واثـر السياسة البريطانية عليها .

لقد شهدت التجارة الداخلية خلال فترة الاحتلال الإيطالي نوعاً من التحسن في النشاط الاقتصادي، لكن العجز في الميزانية ظل قائماً طوال فترة الاحتلال، وعلى الرغم من ذلك التحسن والزيادة في الإنتاج إلا أن مردود ذلك كان يعود لمصلحة الإيطاليين في حين أن الليبيين ظلوا يعانون الفقر وتدني مستوى المعيشة والعمل باجور زهية، والرقابة والضرائب اللامحدودة على أصحاب المهن التجارية التي أثرت تأثيراً مباشراً على التجارة المحلية، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1943م حل الدمار لجميع مقومات الحياة الاقتصادية سواء كانت زراعية أو تجارية ومما زاد الأمر سوءاً هو أن الدول المنتصرة قسمت ليبيا إلى ثلاث ولايات الأمر الذي حرّمها من وحدتها الاقتصادية فقد سيطرت الإدارة البريطانية على إقليمي طرابلس وبرقة في حين عهد لإقليم فزان إلى فرنسا⁽⁴⁾، وحكمت الولايتين وفق اتفاقية لاهاي عام 1907م، ومُنحت هذه المعاهدة للقوات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وإدارية كاملة في ليبيا إلى حين انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة الصلح مع إيطاليا⁽⁵⁾، وفي 26 يناير عام 1943م اجتمعت كل من بريطانيا وفرنسا وتم الاتفاق على توقيع معاهدة أسفرت عن انتهاء الاحتلال الإيطالي وإحلال الإدارة البريطانية والفرنسية محلاً لها⁽⁶⁾، مارست الإدارة البريطانية سياسة إضعاف القدرات الاقتصادية الإيطالية عن طريق دعم العائلات المحلية خاصة في برقة فقد قامت بدعم العشائر القبلية⁽⁷⁾. وإعادة السلطة لبعض

1 - الشنيطي، محمود، قضية ليبيا، القاهرة، 1951م، ص183.

2 - بشارة، احمد محمد ، أ لغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الراضي الليبية واضرارها الاقتصادية والبشرية، مركز جهاد الليبيين، 1995م، ص30 .

3 - ميخائيل، هنري انيس، العلاقات الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1970م، ص137 .

4 - بافانين، بولو ، ستارلكوف، نيوقلاي، تاريخ ليبيا من عمر المختار إلى معمر القذافي، ت : هند رشدي وفوزي ربيع، دار الاعتصام، القاهرة، 2011م ، ص132.

5 - رحيل، ادريس عبدالصادق، الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي، كلية الآداب، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراة غير مشورة، 2013، ص199 .

6 - زيادة، نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، معهد الدراسات العليا، 1952، ص64 – 65 .

7 - معدي، الحسيني الحسين، الملك محمد ادريس السنوسي حياته وعصره، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص212 .

زعماء القبائل في حين أبقت معظم القوانين الإيطالية سارية المفعول في طرابلس⁽¹⁾، وفي عام 1945م سحبت الإدارة كل العملة الإيطالية من برقة واستبدلتها بالعملة المصرية وفي 17 أكتوبر 1945م جعلت الجنيه المصري العملة الرئيسية في برقة ويتم الحصول عليها من البنك المصري بترخيص من الحكومة المصرية وتُصدر العملة عن طريق بنك باركليز في بنغازي بإشراف الإدارة العسكرية البريطانية⁽²⁾، ويقدر ما سحبه الإدارة البريطانية في برقة من العملة الإيطالية المتداولة منذ بداية الاحتلال وحتى عام 1945م حوالي 437.847.202 ليرة إيطالية وقدرت العملة التي دخلت البلاد رسمياً منذ الاحتلال بالآتي:

يوليو سنة 1943م حوالي 300.000 جنيه متبقي⁽³⁾.

السنة	القيمة
1943	800.000
1944	100.000
1945	110.000
1946	26.000
1947	36.000
1948	336.000

أما في طرابلس فقد كانت الليرة الإيطالية هي المتداولة في العهد الإيطالي، وعندما خرجت إيطاليا أدخلت الإدارة عام 1948م عملة جديدة وهي الجنيه العسكري ليحل محل الليرة الإيطالية وسمح بتداولها بعد أن حددت قيمة الجنيه بـ 480 ليرة إيطالية⁽⁴⁾، واحتكر بنك باركليز الذي تأسس عام 1943م النشاط المالي في ولايتي طرابلس وبرقة وتم افتتاح عدة فروع له، بريتش بنك، ميدل إيست، وتم افتتاح المصرف الأردني،

1 - الريان، محمد، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، دار الكندي للتوزيع والنشر، 1999، ص 44 .
2 - سليمان، حسن محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، ص 251 .
3 - زيادة، نقولا، ليبيا سنة 1948، وثيقة رسمية، الجامعة الأمريكية، 1966، ص 176-177 .
4 - الخفيفي، الصالحين جبريل، الأوضاع العامة في برقة وطرابلس 1943-1951، مجلة الشهيد، العدد العشرون والحادي والعشرون، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1999، ص 132 .

البنك العربي، وكان بنك باركليز لا يستطيع التصرف في أمواله وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات الخارجية دون أخذ الإذن من الإدارة العسكرية البريطانية، كما جعلت الإدارة برقة وطرابلس من ضمن النطاق الاسترليني والتحويلات إليها مسموح بها⁽¹⁾، إن جميع المنتجات في البلاد كانت تعرض في الأسواق المحلية وأصحاب الحوانيت ومعظم اعمال البيع والشراء تتم في أسواق دائمة أو أسبوعية تختلف من منطقة لأخرى والسبب الرئيسي في ذلك حتى يتمكن التجار من حضور عدد أكبر من الأسواق⁽²⁾، هذه الأسواق كانت تشهد تجمعاً للعديد من السلع المحلية كالبيض والتمور والصوف والخضراوات والحيوانات والمنسوجات والصناعات التقليدية والخبز وعادة ما تتم مقايضة هذه السلع بسلع أخرى كالشاي والسكر، فقد بلغ عدد التجار المسجلين في طرابلس وحدها عام 1939م حوالي 9000 تاجر كان من بينهم 5800 تاجر ليبي⁽³⁾.

أكثر الأسواق رواجاً كانت تقام في المدن الكبرى، وكان لها الأثر البالغ في تطور الحركة التجارية وأبرز أسواق طرابلس هو سوق الثلاثاء، يعقد هذا السوق من عشية الاثنين فتتصب الخيام لاستقبال القوافل القادمة من المناطق المجاورة وأبرز السلع كانت الحبوب والحيوانات والمنتجات الحيوانية، وسوق الترك بالمدينة القديمة الذي كان تحت سيطرة التجار اليهود حتى عام 1947م، كذلك سوق اللفة الذي يشتهر بالصناعات التقليدية، كما وجدت العديد من الأسواق المكشوفة كسوق الخبز الذي يقع بالقرب من ميدان الشهداء فيجلس الباعة لبيع الخبز بأنواعه منها المحور، والمداس، وكان يتم وضع الخبز داخل سلال كبيرة⁽⁴⁾، واشتهرت بنغازي بسوق الظلام الذي تميز بوجود محلات تجارية لبيع العديد من السلع أشهرها سوق الأقمشة كالأردية والمواد الغذائية كذلك سوق الفضة الذي كانت تسيطر عليه الطائفة اليهودية⁽⁵⁾، ولمراقبة الوضع التجاري في الولايتين فرضت الإدارة عدة إجراءات، فأُسست اتحاد جمركي بين الولايتين وطبقت التعريفات الجمركية دون جباية أي رسوم واكتفت بوضع سجلات لتسجيل البضائع الداخلة والخارجية كما قامت بفرض رخص تجارية على التجار وضرورة حصوله على ترخيص يصدر من السلطات المختصة

1 - نصر، مروان سمير علي، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953، كلية الدراسات العليا، الأردن، 1998، ص18

2 - اوتولوج، هوتلي، تقرير عن الزراعة في ليبيا، بعثة منظمة التغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 1952، ص51.

3 - المصدر نفسه، ص51.

4 - برليون، لويس سميث، مدينة طرابلس بمدخلها الغربي والشرقي في رسائل إلى الاهل، ت: الهادي بولقمة، المنشأة العامة للنشر، بنغازي، 1980، ص16، مشروع تنظيم المدينة القديمة بطرابلس، الأسواق القديمة، دراسة تاريخية اقتصادية، 2001، ليبيا، ص86.

5 - الطرابلسي، مصطفى عبدالعزيز، درنة الزهراء، منشورات جامعة درنة، درنة، ص203.

يُجدد سنوياً وكل من يخالف ذلك يتعرض للعقوبة⁽¹⁾، في عام 1944م أصدرت الإدارة في برقة قراراً ينص على أنه لا يجوز لأي شخص أن يتاجر في أي بضاعة دون الحصول على رخصة تصرف له سنوياً بواسطة متصرف المنطقة مقابل ضريبة تقدر بخمسين قرشاً ويجوز للمتصرف إلغاء هذه الرخصة أو تغيير شروطها⁽²⁾، هذه الرخصة مصدق عليها من الغرفة التجارية في طرابلس أو برقة والدول التي يتعامل معها التجار تجارياً ويتضمن نوع البضاعة والمكان الذي يتم فيه البيع فعلى سبيل المثال الرخصة التي منحتها الإدارة البريطانية إلى السيد نوري بن الأسطى الهيلوي لغرض تصدير التمور بفزان⁽³⁾، إلى إيطاليا وكذلك الترخيص الصادر في 31 ديسمبر 1948م بمدين زليطن للسيد جبران امحمد كريبية من قبيلة أولاد الشيخ لبيع الفحم النباتي والغاز بالاقطاعي في محله بزليطن⁽⁴⁾، وفي 16 مايو 1945م أصدرت الإدارة المنشور رقم 73 أكدت فيه أن كل تاجر يمارس البيع داخل محله أو منزله جملة أو قطاعي وحتى سائقي العربات والخيول ضرورة الحصول على ترخيص معتمد من البلدية⁽⁵⁾، كما أن التباين في العملة بين الولايتين أحدث نوعاً من الارتباك والانقسام الاقتصادي فوفق القرار رقم 147 لعام 1945م قررت الإدارة أن أي شخص يريد اجتياز الحدود بين القطرين لابد أن يكون في حوزته عشرة جنيهات مصرية أو ما يعادلها بالعملة البريطانية وأي شخص يريد استيراد أموال منقولة من القطرين والعكس لابد من الحصول على تصريح خطي من مراقب التموين كما أبلغت الإدارة بأن أي تاجر يريد اجتياز الحدود أن يكون بحوزته سلع لا تتجاوز 4920 ليرة أو ما يعادلها وضرورة الإبلاغ عنها في نقاط التفتيش⁽⁶⁾، ومن ضمن الإجراءات التي فرضتها الإدارة هي ضريبة الدخل على الأرباح التجارية والتي قُدرت بـ 10%، وأبرز الأعمال التجارية التي قامت بها الإدارة في طرابلس وبرقة هو شراء وبيع المواد الغذائية والسلع الأخرى كالحبوب والسكر والشاي وكانت

1 - جريدة طرابلس الرسمية، 1944، ص194؛ الوثيقة رقم 328، تتعلق بطلب الحصول على تراخيص لمزاولة مهنة التجارة، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

2 - الجريدة الرسمية في برقة، 1944، ص74 - 75.

3 - الوثيقة رقم (31)، تتعلق بمنح رخصة للاستيراد والتصدير الخاصة لنوري بن الأسطى، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

4 - وثيقة (د ر) رخصة تجارية بتاريخ 31 ديسمبر 1948، لجبران بن امحمد كريبية لبيع الفحم والغاز، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

5 - الوثيقة رقم (184) بتاريخ 1944/10/22، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

6 - الوثيقة رقم (338)، تتعلق بضرورة الحصول على تراخيص لمزاولة مهنة التجارة، مصدر سابق، جريدة طرابلس الرسمية، 1944، مصدر سابق، ص194.

تصدر الشعير في السنوات الجيدة وتستورد الشعير في المواسم المجذبة⁽¹⁾، ونتيجة للوضع التجاري المتردي في ولاية برقة قامت الإدارة بإلغاء امتيازات التعريف الجمركية ومنحت تسهيلات خاصة للبضائع المستوردة من طرابلس ومصر واشترطت وجود رخص للبضائع المستوردة والمصدرة⁽²⁾، كما سبق وأن ذكرنا، وادعت بريطانيا أن الأحوال في برقة تختلف عما هي عليه في طرابلس، لذلك رأت أنه من غير الممكن للإدارة أن تدمج الاقليمين في دولة واحدة فقد فرقت الإدارة في التعامل بينهما والدليل على ذلك هو جعل الجنيه المصري وحدة النقد الرسمي في برقة في حين كانت الليرة البريطانية في طرابلس⁽³⁾، ويبدو ان الإدارة البريطانية هدفت من وراء تلك الاجراءات والقوانين قيامها بمعظم العمليات التجارية حتى تستحوذ على الأرباح كما تضمن السيطرة على تصريف السلع وضبط أسعارها من جهة أخرى، ففي 1 مارس 1951م وضعت دائرة الاحتكار بطرابلس شروط للبيع لتجار الجملة وخاصة السلعة المحتكرة كالتبغ والسجائر وبعض المواد المحتكرة الأخرى، ومن هذه الشروط هي :

1- بيع التبغ المزودة من دائرة الاحتكار فقط وفي حالة بيع أي نوع يعد مخالفة للقانون .

2- أن يفتتح المحل ستة أيام في الأسبوع على الأقل كل يوم خمسة ساعات .

3- وضع البضائع في أرفف خشبية عالية عن سطح الأرض وبعيداً عن الحائط .

4- حددت نسبة الأرباح للتاجر حوالي 1.5 من قائمة الفاتورة .

5- إن استمرار تعيين التجار في دائرة الاحتكار يتوقف على تنفيذهم للشروط السابقة⁽⁴⁾.

ويمكن القول أن التجارة الداخلية عانت قيود كثيرة حرمت البلاد بأجزائها الثلاثة من التبادل التجاري فيما بينهم، الأمر الذي حرّمها من التكامل الاقتصادي، مما أجبر التجار المحليين التخلي عن هذه المهنة ولكن مع ذلك تمكنت فئة من التجار من إثبات نفسها وإقامة قاعدة أولية ارتكز عليها التجار فيما بعد .

¹ - كراكتشاف، فلاديمير، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943-951، الجزء الأول، طرابلس، الأمم المتحدة، 1951، ص89.

² - زيادة، نقولا، وثائق رسمية، مصدر سابق، ص112.

³ - زيادة، نقولا، في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، مصدر سابق، ص133 .

⁴ - وثيقة (در) ، تتعلق بشروط بيع التبغ إلى العامة بالجملة صادرة عن دائرة الاحتكار، الإدارة البريطانية بطرابلس، بتاريخ 1 مارس 1951، ملف الوثائق الاقتصادية، دار احمد النائب الانصاري، طرابلس، وثيقة غير منشورة .

المحور الثالث : التجارة الخارجية في ولايتي طرابلس وبرقة وأثر السياسة البريطانية عليها (1943-1951م)

تميزت التجارة الخارجية في ولايتي طرابلس وبرقة بكونها امتداداً لمرحلة سابقة للفترة الإيطالية وبالعجز التجاري والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات، فالتفكير الإيطالي كان منصباً على إيجاد سلعة تصديرية تجارية لتمويل إيطاليا بالمواد الخام، أما الإدارة البريطانية فقد سعت إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات الليبية كمصر وتونس وإيطاليا وإنجلترا واليونان، بالإضافة إلى أسواق داخلية لبيع منتجاتها⁽¹⁾، وهيمنة الإدارة على أغلب العمليات التجارية استيراداً وتصديراً بواسطة شركتين أساسيتين هما ستيكس كومباني وميتسل بوتس براً وجواً وهذه السيطرة جعلت جماعة من التجار المحليين يطالبون بتكوين مجلس اقتصادي من كبار التجار تنحصر مهمته في تقديم المعلومات والاحصائيات وعدم تصدير المحاصيل إلا بعد أخذ الموافقة من الإدارة، هذه الشركات كانت تقوم بشراء السلع من التجار المحليين وتحتكرها ومن ثم تقوم ببيعها إلى تجار الجملة والاقطاع وتحدد هي أسعارها، كما تقوم هذه الشركة بشراء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية وتقوم ببيعها وتصديرها للشركات المعتمدة لديها، وبرز فروغ شركة كوتش هي : كوتش أبواغرايو، هذه الشركة كانت لها أنشطة تجارية مع الدول المجاورة كتونس ومالطا وقبرص ومصر، واعتمدت على تصدير المنتجات الزراعية واستيراد بعض الآلات الزراعية⁽²⁾، وفي عام 1949م تأسست شركة لتصدير الأعلاف مهمتها جمع الأعلاف في طرابلس والاتجار بها داخلياً وخارجياً⁽³⁾. وكذلك شركة تريبوليتا كومباني، وشركة الملاحة الطرابلسية، وقدر رأس مالها بحوالي 199 ألف ليرة كانت مختصة في الاستيراد وتصدير السلع الصناعية والملاحية وبناء السفن والنقل البحري⁽⁴⁾.

أما عملية النقل الجوي الداخلي فقد أشرفت عليه شركة شمال إفريقيا الذي وصل رأس مالها إلى مليون ليرة وتمكن الشركات الإنجليزية من قبض سيطرتها على تجارة ليبيا الخارجية وخاصة في استيراد السيارات والآلات الزراعية والأدوات الكهربائية والملابس والأحذية، ومما زاد من رواج هذه الشركات هو إصدار الإدارة البريطانية منشور رقم (120) الذي نص بوقف القوانين الإيطالية وإلغاء الضرائب المفروضة على رؤوس

1 - غانم ، شكري ، الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الانماء العربي، بيروت، د.ت، ص22 ، 30 .
2 - تقرير بورينسيو أبوغرايو للقطر الطرابلسي، وهي عبارة عن ميزانية 31 ديسمبر 1940م ، ص31.
3 - جريدة طرابلس الرسمية، العدد 10 ، 15 مايو 1949م.
4 - جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 3 ، 2 ديسمبر 1945م.

أموال الشركات الأجنبية⁽¹⁾، وقد ترتب على زيادة رواجها السيطرة على الاقتصاد الليبي وفسح المجال لدخول شركات إيطالية ومحلية هذه الشركات الإيطالية - الليبية اعتمدت على العناصر الوطنية التي كانت لها خبرة في هذا المجال، وأبرز هذه الشركات هي شركة ليبيا موتورز والهدف منها هو استيراد الآلات الزراعية وأدوات النقل، ومن أبرز المنتسبين لهذه الشركات هي عائلة خريبيش⁽²⁾، كذلك شركة الاتحاد التجاري المصري وأبرز مؤسسيها مصطفى بلحاج المنتصر والحاج احمد بن الحاج وآخرون، قُدر رأس مالها بحوالي 5 ملايين ليرة، الغرض من إنشاءها هو استيراد الآلات الزراعية⁽³⁾.

وفي 30 مايو 1946م تم إنشاء شركة باتشولي قُدر رأس مالها بحوالي 650 ألف ليرة، كان الغرض منها التجارة في مخلفات الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾، ولعل السبب الرئيسي وراء تزايد هذه الشركات الليبية الإيطالية هو زيادة الخبرة لدى بعض التجار الليبيين الذين اشتغلوا في السابق مع الشركات البريطانية، الأمر الذي أكسبهم خبرة تجارية واسعة، وفي 13 فبراير 1948م تأسست المؤسسة العربية للتجارة كانت متخصصة في تجارة المواد الغذائية والزراعية بإشراف الشيخ محمد الهنقاري بلغ عدد المساهمين في هذه الشركة 1990 مساهم برأس مال قدر بعشرة ملايين ليرة، كما تأسست في طرابلس الشركة الطرابلسية للمعادن الثمينة كانت تهدف إلى تجارة المعادن وتحسينها، ويعود الفضل في ذلك إلى مصطفى ميزران ومحمد العكاري والهادي المشيرقي⁽⁵⁾، هذه العائلات تمكنت من فرض الهيمنة على السوق المحلي وتمكنت من إقامة قاعدة اقتصادية في نهاية الأربعينيات وتمكنت من جمع رأس مال أسهم به في بناء القاعدة الاقتصادية للبلاد مستقبلاً، وتعد المنتجات الزراعية والحيوانية من أهم الصادرات في طرابلس وبرقة، وفي عامي 1945-1946م قدرت نسبة الصادرات إلى بريطانيا حوالي مليون جنيه إسترليني، وفي عام 1947م قدرت بحوالي 1.200.000 جنيه إسترليني⁽⁶⁾، أما في برقة فقد زادت صادرات المعادن والخردة المجمعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى تجارة الاسفنج والحيوانات ومنتجاتها إلى مصر قُدرت صادرات برقة عام 1945م حوالي 442.000 جنيه مصري.

1 - جريدة طرابلس الغرب، 20 فبراير 1949م.

2 - أبروشين، مرجع سابق، ص 239.

3 - جريدة طرابلس الرسمية، العدد 19، 1946م.

4 - جريدة طرابلس الرسمية، العدد 17، ديسمبر 1944م.

5 - جريدة طرابلس الرسمية، العدد 6، 15 مارس 1945م، جريدة طرابلس الغرب، 14 يوليو 1948م..

6 - كلينسيد، مصدر سابق، ص 73.

وفي عام 1946م بلغت صادرات برقة إلى مصر حوالي 100.000 من الأغنام والماعز ونتيجة لهذه الزيادة والرواج التجاري فقد ألغت الحكومة المصرية الضريبة المفروضة على تجارة الحيوانات والمقدرة بـ 31.5 قرش واشترطت على تجار الحيوانات شراء بضائع مصرية بنسبة من قيمة المبيعات الحيوانية المباعة كالزجاج والمصابيح والخيوط والجلود⁽¹⁾، لتزداد في عام 1948م حتى وصلت إلى 2.056.000 جنيه إسترليني⁽²⁾، وفي عام 1950 بلغت حوالي 2.037.000 جنيه إسترليني، معظم صادرات برقة وطرابلس كانت تشمل الحيوانات ومنتجاتها والحناء والجلود المدبوغة، ففي عام 1949م تم تصدير 18.800 رأس من الأغنام إلى مصر، وفي عام 1945م بلغ عدد الأغنام المصدرة إلى مصر حوالي 21.218 رأس من الابل، واعتبرت مصر من أهم أسواق التجارة الخارجية لبرقة⁽³⁾، فكانت الإسكندرية وحدها تستهلك حوالي 90% من الحيوانات المصدرة⁽⁴⁾، كما ظلت مالطا سوقاً مفتوحاً لشراء الأغنام فبلغ عدد الأغنام المصدر لها عام 1947م حوالي 76.444 رأس بقيمة مالية تقدر بـ 31.400 جنيه إسترليني، وفي عام 1948م تم تصدير 20.000 رأس من الأغنام إلى اليونان بقيمة 500.000 جنيه إسترليني. والجدول الآتي يوضح أبرز السلع في صادرات برقة من عام 1945 إلى 1950م.

المادة	1945	1946	1947	1948	1949	1950
ضأن وماعز	42	142	401	496	342	498
أبقار	---	79	126	210	144	205
الاسفنج	1	345	610	284	356	28
خرقة	4	---	227	177	187	269

المصدر: كلينسيد ، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي ، مصدر سابق، ص 192 .

¹ - تقرير الإدارة البريطانية في برقة 1945-1946م.
² - ليندبرج، جون، تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة المساعدة الفنية لليبيا، الأمم المتحدة، 1950، ص54.
³ - جريدة برقة الجديدة، السنة السادسة، يوليو 1949، تقرير الإدارة البريطانية في برقة عام 1945 ، 1946، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ليبيا، وثائق غير منشورة.
⁴ - جريدة برقة الجديدة، المصدر نفسه .

كما تميزت برقة بغزارة إنتاج وتصدير الاسفنج مقارنة بإقليم طرابلس لكن عوائد الإنتاج لا تعود لليبيين بل للشركات العاملة في المصائد ولا يستفيد الإقليمين إلا من الضرائب أو رسوم الرخص وبيع المؤن للصيادين، وهذه قائمة تبين صادرات الإقليمين من الاسفنج في الفترة من 1945-1951⁽¹⁾.

(القيم بالجنية الإسترليني)

إقليم برقة	إقليم طرابلس	العام
1.000	25.400	1945
345.000	24.400	1946
610.000	24.400	1947
384.000	79.500	1948
356.000	16.500	1949
294.000	63.700	1950

ومن خلال الجدول نلاحظ ضعف الصادرات في برقة خلال 1945 ويرجع ذلك إلى أن اليونانيين لم يباشروا صيد الاسفنج إلا بعد عام 1946 ويرجع ارتفاع نسبة صادرات طرابلس عام 1948م إلى عمل اليونان في إقليم طرابلس عكس السنوات الأخرى⁽²⁾، وقد وضعت الإدارة في برقة قيوداً على تصدير أنواع معينة من الحيوانات كالخيول والابل للدواعي الأمنية خوفاً من استغلالها في الحرب، ففي 27 أبريل 1945م تم إصدار قرار يمنع تصدير الخيول والنقل من دون تصريح من مراقب التمويل المدني وكل من يخالف ذلك يتعرض للسجن مدة ثلاث سنوات⁽³⁾، أما في ولاية طرابلس قد اختلف الأمر عنه في برقة فقد منحت الإدارة رخص لتجار الحيوانات فبلغت نسبة صادرات الحيوانات عام 1946م حوالي 96.7 رأس، وفي عام 1947م حوالي 101.5 جنية، وفي عام 1949م 83.3 جنية إسترليني، وبلغت عام 1950م حوالي 701 جنية، وبلغ عدد الابل المصدرة عام 1947 حوالي 1474 رأس وبلغ عدد الماعز المصدرة لتونس حوالي 280

¹ - الخفيفي، الصالحين جبريل ، مرجع سابق ، ص 140 .

² - الخفيفي، الصالحين جبريل ، مرجع سابق ، ص 140 .

³ - تقرير الإدارة البريطانية عام 1946-1947م في برقة، مصدر سابق، جريدة برقة الرسمية، العدد 9 ، 1945م، ص 20.

رأس و 9004 راس إلى بنغازي⁽¹⁾، وبلغت صادرات طرابلس من الشعير في عام 1943م حوالي 25.100 طن، وفي 1944م تم تصدير كمية من الشعير الكامل والمطحون إلى الجيش البريطاني قدر بحوالي 5.300 طن و 1200 طن إلى تونس و 300 طن إلى مالطا⁽²⁾، وتؤكد التقارير البريطانية أن المستهلك الأساسي للمنتجات الزراعية والحيوانية هو الجيش البريطاني، والجدول التالي يبين أبرز السلع المستهلكة من قبل الجيش البريطاني⁽³⁾:

النوع	1945	1946	1947
الأبقار	5.829	850	686
الأغنام	63.977	6.966	15.496
البيض	29.865	12.950	14.862
الفواكه	14.3050	11.977	9.864

وفي عام 1947 زادت تجارة الحلفاء بلغت حوالي 345.200 ألف جنيه استرليني⁽⁴⁾، وفي عام 1950م بلغت حوالي 201.00 طن واشتهرت طرابلس بتصدير التمور والجلود والتبغ والفول السوداني، وفيما يلي قائمة بأبرز صادرات طرابلس في 1945-1950م.

المادة	1945	1946	1947	1948	1949	1950
الحيوانات	--	96.7	101.5	74.7	43.3	7.1
الشعير	505.4	770.2	---	---	478.3	577.7
التمر	88.5	53.9	15.0	32.4	13.6	25.9
الاسفنج	25.4	34.4	24.4	79.5	16.1	63.7

المصدر : كليسيند ، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، مصدر سابق، ص 191

¹ - كليسيند، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، مصدر سابق، ص 141، تقرير الإدارة البريطانية عام 1947م.

² - تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس عام 1944م .

³ - تقرير الإدارة البريطانية في برقة عام 1945-1946-1947، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة .

⁴ - تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس 1947م، مصدر سابق.

أما الواردات في طرابلس فقد أخذت في الازدياد سنة بعد أخرى فبلغت وارداتها عام 1945م حوالي 1.830.000 جنيه إسترليني، وفي عام 1950م بلغت حوالي 4.550.000 جنيه إسترليني والسبب في هذه الزيادة يعود إلى استيراد السلع الكمالية⁽¹⁾، مع بداية عام 1946م لوحظ في برقة زيادة الرغبة لدى التجار المحليين في التجارة الخارجية والسبب في ذلك هو زيادة التسهيلات والتطور الذي شمل قطاع الشحن البحري وخدمات البرق والبريد، كل هذا التكور وفر فرص للولوج إلى الأسواق الخارجية التي كانت مقفلة بسبب بطء الحركة التجارية⁽²⁾، ومنذ عام 1948م اتبعت الإدارة سياسة جديدة للاستيراد وهي سياسة الحصص وما يعرف بنظام الكوتا أي نظام الحصص بين التجار، فقد تم في عام 1948م حوالي 6500 طلب فقط، وفي عام 1944م وصلت واردات برقة أقل من مليون جنيه ووصلت في عام 1945م إلى 2.400.000 جنيه إسترليني نصف مجموع الواردات كان من المواد الغذائية مستوردة من ولاية طرابلس، في حين بلغت نسبة المنسوجات 17% من حجم الواردات⁽³⁾، كما قامت الإدارة البريطانية بإلغاء التعريفة الجمركية ومنح التسهيلات على البضائع المستوردة من ولاية طرابلس ومصر⁽⁴⁾، وأصدرت إعلان عام 1949م الصادر من مراقب التجارة والتمويل أعلن فيه أنه يجوز للعموم أن يستورد البضائع من برقة بعد حصولهم على الموافقة من السلطات المختصة في طرابلس لتصدير هذه البضائع وأن يعطي علم وخبر مباشر عند وصول البضائع للقطر الطرابلسي، هذه الشروط لا تشمل السلع المحتكرة كالكاشي والتبغ والملح والكبريت⁽⁵⁾، وتمكن بعض التجار الليبيين من إقامة علاقات تجارية خارجية مع الدول المجاورة مبنية على الاحترام ومما زاد من تحسين تلك التجارة هو زيادة عدد السفن والبواخر في موانئ طرابلس وبرقة فقد وصلت في عام 1946 إلى ميناء بنغازي حوالي 55 باخرة، وفي عام 1947م حوالي 262 باخرة كانت هذه البواخر مختصة في نقل الخردة والمعادن وبقايا الآلات العسكرية المدمرة التي أهلكت في الحرب العالمية الثانية⁽⁶⁾، وكذلك افتتح مركز لخدمة البرق والتلغراف في عام 1946م، الأمر الذي سهل للتجار اجراء اتصالات خارجية وتكوين علاقات تجارية لكونها الوسيلة الوحيدة المتوفرة في تلك الفترة⁽⁷⁾.

1 - كليسيند، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، المصدر السابق، ص 73 .

2 - تقرير الإدارة البريطانية في برقة عام 1946م.

3 - كليسيند، المصدر السابق، ص 73؛ تقرير الإدارة البريطانية في ولاية طرابلس، 1948م، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات، طرابلس، وثائق غير منشورة.

4 - زيادة، نقولا، ليبيا عام 1948، وثيقة رسمية، مصدر سابق، ص 182 .

5 - الجريدة الرسمية في طرابلس، 5 نوفمبر 1949م، ص 10 .

6 - زيادة، نقولا، ليبيا سنة 1948م، مصدر سابق، ص 183.

7 - الوثيقة رقم 168، حواله بريدية بقيمة سبعة جنيهات بتاريخ 10/03/1944م، الوثائق الاقتصادية، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة .

ومما سبق يمكن القول أن التجارة في ليبيا كغيرها من الأنشطة الاقتصادية كانت متذبذبة فعلى الرغم من إلغاء الرسوم الجمركية بين طرابلس وبرقة وكذلك قلة نقاط المراقبة إلا أنها لم تستطع الصمود أمام قرارات الإدارة التي كبلت العملية التجارية بقيود جائرة وجعلت البلاد كيانات قزمية تعتمد على الاستيراد من الخارج الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين صادرات البلاد ووارداتها وجعلها تعاني من عجز كبير في ميزانها التجاري الذي وصل في عام 1945م إلى حوالي 1.3 مليون جنيه ثم وصل في عام 1950م إلى حوالي 3 ملايين جنيه أدى هذا العجز إلى اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية التي قدمتها بريطانيا وفرنسا.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى عدة استنتاجات نذكر منها :

1- تأثرت الأوضاع التجارية في ولايتي طرابلس وبرقة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليه من تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم الأمر الذي حال دون التواصل المباشر فيما بينها، كما أن اختلاف وحدة النقد بين الولايات حال دون تطور التجارة بينها، وحال دون إمكانية التكامل الاقتصادي بين الاقليمين الأمر الذي أدى إلى التجزئة الإقليمية، وانعكس ذلك بصورة سلبية على الاقليمين خاصة أن الإدارة لم تتخذ أي إجراءات لتحسين الوضع التجاري للسنوات التالية من الحرب العالمية الثانية واقتصر الأمر على إلغاء التعريفات الجمركية على تجار المنطقة الشرقية .

2- إن الإجراءات والقوانين التي فرضتها الإدارة على التجار المحليين انعكس سلباً حول صعوبة حصولهم على رخص تجارية من الجهات المختصة، الأمر الذي أدى بهم إلى إتباع مسالك أخرى لتصريف منتجاتهم وهو التهريب، تتحمل العقوبات المترتبة على ذلك من سجن وغرامات مالية .

3- إن هدف الحكومة الإيطالية كان منصّباً على إيجاد سلع تصديرية لإيطاليا وتزويد البلاد بالمواد الخام وتوجيه التجارة المحلية إلى الأسواق الإيطالية، أما هدف الإدارة البريطانية تمثل في إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات الليبية كمصر وتونس واليونان وغيرها من الدول الأخرى لمصالحها الخاصة .

4- نجحت الإدارة في السيطرة على العمليات التجارية بواسطة الشركات الإنجليزية ثم فتحت المجال أمام الشركات الأجنبية والإيطالية التي حرمت البلاد من التكافل الاقتصادي وجعلتها تعتمد على الاستيراد من الخارج وعدم التكافؤ للفرص مع المنتجات المحلية، وأصبحت واردات البلاد أكثر من صادراتها الأمر الذي

خلق عجز في ميزانها التجاري، وقامت بتخفيض الاستثمار وزادت من نسبة الواردات الامر الذي اضطرها إلى المعونات الخارجية .

5- على الرغم من كل الإجراءات والقيود التي فرضتها الإدارة البريطانية على التجار والتي حددت من الوحدة التجارية للبلاد، تمكن العديد من التجار الليبيين من الظهور وإقامة علاقات مبنية على الود والاحترام وتمكنت هذه الفئة من جمع رأس مال لا بأس به ساهم في بناء القاعدة التجارية للبلاد مستقبلاً.

المصدر والمراجع :

1. المهدي ، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، 1990، ص36
2. الشركسي ، محمد مصطفى، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، تونس، الدار العربية للكتاب، 1976.
3. كليسيند، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي 1951م، الأمم المتحدة، 1951م.
4. الوثيقة رقم 358، الوثائق الاقتصادية، احمد نائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
5. وثيقة بتاريخ 1925 وهي بخصوص السلع التي تصدر من بنغازي إلى طرابلس، شعبة الوثائق الاقتصادية، دار احمد النائب الانصاري، طرابلس، وثيقة بتاريخ 8 شوال 1925م، تتعلق بالمعاملات التجارية بين التجار، الوثائق الاقتصادية، دار احمد النائب الانصاري، طرابلس.
6. الوثيقة رقم (71/42) ، شعبة الوثائق الأجنبية، الوثائق الإيطالية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
7. القلال، أحمد محمد، سنوات الحرب الإدارة البريطانية في برقة 1932م، بنغازي، 2003، ص2003م، بلدية طرابلس خلال 100 عام بين 1870 - 1970م، المطبعة الليبية، طرابلس ، ليبيا.
8. الوثيقة رقم 27، الوثائق الاقتصادية، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
9. الوثيقة رقم 69، الوثائق الإيطالية، المجموعة العاشرة، الهازل، علي عمر، مركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، الجماهيرية الليبية، 1990م، ص255.
10. الوثيقة رقم 42، الوثائق الاقتصادية، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس ، ليبيا، وثائق غير منشورة.
11. الملف رقم (6)، الوثائق التجارية، وثائق عائلة سيالة، رسالة من طرابلس إلى تونس، 1927م، دار احمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة .
12. غرتسياني، رودولفو، برقة الهادئة، ت: إبراهيم علي، بنغازي، دار الجماهيرية، 1998م، ص204 .
13. الملف رم (7) وثائق عائلة سيالة، مؤرخة في 24 فبراير 1932م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا.
14. الملف رقم (5) وثائق عائلة سيالة، من الحاج علي الكتبي وأولاده بالسوق الجديد إلى حسين السباعي، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا.

15. الاحول، خليفة، اليهود في مدينة طرابلس، خلال العهد الإيطالي 1911-1943م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص 92 .
16. كرفاع، المختار الطاهر، الحركة العمالية في ليبيا 1943-1969م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ليبيا، 2000م.
17. الملف رقم (3) ، وثائق عائلة سيالة، من محي الدين بتونس إلى طرابلس في 1931م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا.
18. الملف رقم (6) ، وثائق عائلة سيالة، من علي رمضان إلى الحاج محمد سيالة ، مؤرخة في 1931م، دار أحمد النائب الانصاري، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
19. الشنيطي، محمود، قضية ليبيا، القاهرة، 1951م.
20. بشارة، احمد محمد ، ألام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الراضي الليبية واضرارها الاقتصادية والبشرية، مركز جهاد الليبيين، 1995م.
21. ميخائيل، هنري انيس، العلاقات الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1970م.
22. بافانين، باولو ، ستاركوف، نيوقلاي، تاريخ ليبيا من عمر المختار إلى معمر القذافي، ت : هند رشدي وفوزي ربيع، دار الاعتصام، القاهرة، 2011م .
23. رحيل، ادريس عبدالصادق، الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس وأثرها على المجتمع المحلي، كلية الآداب، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراة غير مشورة، 2013.
24. زيادة، نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، معهد الدراسات العليا، 1952.
25. معدي، الحسيني الحسين، الملك محمد ادريس السنوسي حياته وعصره، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
26. الريان، محمد، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، دار الكندي للتوزيع والنشر، 1999.
27. سليمان، حسن محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962.
28. زيادة، نقولا، ليبيا سنة 1948، وثيقة رسمية، الجامعة الأمريكية، 1966.
29. الخفيفي، الصالحين جبريل، الأوضاع العامة في برقة وطرابلس 1943-1951، مجلة الشهيد، العدد العشرون والحادي والعشرون، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1999.
30. نصر، مروان سمير علي، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953، كلية الدراسات العليا، الأردن، 1998.
31. اوتولوج، هوتلي، تقرير عن الزراعة في ليبيا، بعثة منظمة التغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 1952.
32. برليون، لويس سميت، مدينة طرابلس بمدخلها الغربي والشرقي في رسائل إلى الاهل، ت: الهادي بولقمة، المنشأة العامة للنشر، بنغازي، 1980.
33. مشروع تنظيم المدينة القديمة بطرابلس، الأسواق القديمة، دراسة تاريخية اقتصادية، 2001، ليبيا.
34. الطرابلسي، مصطفى عبدالعزيز، درنة الزهراء، منشورات جامعة درنة، درنة، 2009م..
35. جريدة طرابلس الرسمية، 1944.
36. الوثيقة رقم 328، تتعلق بطلب الحصول على تراخيص لمزاولة مهنة التجارة، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.

37. الجريدة الرسمية في برقة، 1944.
38. الوثيقة رقم (31)، تتعلق بمنح رخصة للاستيراد والتصدير الخاصة لنوري بن الأسطى، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
39. وثيقة (د. ر) رخصة تجارية بتاريخ 31 ديسمبر 1948، لجبران بن امحمد كربية لبيع الفحم والغاز، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
40. الوثيقة رقم (184) بتاريخ 1944/10/22، شعبة الوثائق المعاصرة سابقاً، انضمت مؤخراً للأرشيف، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
41. الوثيقة رقم (338)، تتعلق بضرورة الحصول على تراخيص لمزاولة مهنة التجارة.
42. جريدة طرابلس الرسمية، 1944.
43. كاركاشاف، فلاديمير، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943-1951، الجزء الأول، طرابلس، الأمم المتحدة، 1951.
44. وثيقة (د. ر)، تتعلق بشروط بيع التبغ إلى العامة بالجملة صادرة عن دائرة الاحتكار، الإدارة البريطانية بطرابلس، بتاريخ 1 مارس 1951، ملف الوثائق الاقتصادية، دار احمد النائب الانصاري، طرابلس، وثيقة غير منشورة.
45. غانم، شكري، الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الانماء العربي، بيروت، د.ت.
46. تقرير بورينسيو أبوغرايو للقطر الطرابلسي، وهي عبارة عن ميزانية 31 ديسمبر 1940م.
47. جريدة طرابلس الرسمية، العدد 10، 15 مايو 1949م.
48. جريدة طرابلس الرسمية، العدد 3، 2 ديسمبر 1945م.
49. جريدة طرابلس الغرب، 20 فبراير 1949م.
50. جريدة طرابلس الرسمية، العدد 19، 1946م.
51. جريدة طرابلس الرسمية، العدد 17، ديسمبر 1944م.
52. جريدة طرابلس الرسمية، العدد 6، 15 مارس 1945م، جريدة طرابلس الغرب، 14 يوليو 1948م.
53. ليندبرج، جون، تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة المساعدة الفنية لليبيا، الأمم المتحدة، 1950.
54. جريدة برقة الجديدة، السنة السادسة، يوليو 1949، تقرير الإدارة البريطانية في برقة عام 1945، 1946، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ليبيا، وثائق غير منشورة.
55. تقرير الإدارة البريطانية في برقة 1945-1946م، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة.
56. تقرير الإدارة البريطانية عام 1946-1947م، جريدة برقة الرسمية، العدد 9، 1945م.
57. تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس 1948م، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، طرابلس ليبيا، وثائق غير منشورة.
58. تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس عام 1944م.

59. تقرير الإدارة البريطانية في برقة عام 1945-1946-1947، شعبة الوثائق الأجنبية، المركز الوطني للمحفوظات التاريخية، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة .
60. الجريدة الرسمية في طرابلس، 5 نوفمبر 1949م.
61. الوثيقة رقم 168، حوالة بريدية بقيمة سبعة جنيهات بتاريخ 10/03/1944م، الوثائق الاقتصادية، شعبة الوثائق العربية، المركز الوطني للمحفوظات، طرابلس، ليبيا، وثائق غير منشورة .

المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Dott A. M. Margntini. Consiglio eefficio M Coloniale de lleconomia Coporative per le provinici di tripoli emisurata . Dott A. M. Margintini principali aspetti economica Statistici 1931. 1935 Tripoli 1938 . p49-70.
2. Dott. A.M. Margntini. Consiglio eefficio Coloniale de economia Corporative per le provinici di tripoli emisurata La libia occidentale nei .Suoi principali aspetti economica Statistici 1931- 1935. tripoli .p83-125.
3. Socireta Italiana La Studio della la miss lone franchetti in Tripolitania memorne eduldagini scientifiche Firenze-Stabilimento Pellas 1915. p103.
4. Consiglio eufficio Coloniale dell Le economia Corporative per de Tripuli emisurata urata. p23-125 .
5. ministero delle Coloniale Rassegna economia delle Colonie Gennio fabbaio 1936. istituto poli grafico dello stato Libreria . p(607-614).